

Distr.: General
18 March 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير العمل الجاري الذي تقوم به الإدارة الانتقالية في أفغانستان لتنفيذ اتفاق بون، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويؤكد التقرير على أهمية إحراز تقدم ملموس في جهود التعمير ويدعو إلى مواصلة التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

ويشير التقرير إلى التقدم الذي أحرز في توطيد سلطة الإدارة الانتقالية، وبخاصة عن طريق اعتماد ميزانية إنمائية وطنية، والانتهاج بنجاح من عملية الإصلاح النقدي، والتنفيذ الجاري لبرامج وطنية تعود بفوائد اقتصادية واضحة وملموسة على السكان الأفغانيين.

كما يورد التقرير سردا للعمليات السياسية الرئيسية الرامية إلى تحقيق مزيد من التحول صوب حكومة أفغانية متعددة الأعراق وتراعي الفوارق بين الجنسين وتمثيلية تماما. وتشمل هذه العمليات العملية الدستورية التي تقودها أفغانستان، والتي سيتم بواسطتها إعداد مشروع دستور بحلول آذار/مارس ٢٠٠٣، وإجراء استطلاع شعبي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣، وانعقاد لويا جيرغا دستورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وثمة عملية رئيسية أخرى هي التحضير لإجراء انتخابات وطنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتعمل شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة حاليا مع بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تحديد طرائق المساعدة حسب ما طلبه الرئيس حامد قرضاي من الأمين العام.

ويفيد التقرير أن الحالة الأمنية ما زالت أخطر تحد يواجه عملية السلام في أفغانستان. إذ أن الحالة الأمنية المتقلبة تعوق إعادة إقرار سيادة القانون، والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان، وتعوق التعمير والتحول السياسي. غير أن التقرير يشير إلى إحراز بعض التقدم في إصلاح القطاع الأمني، وذلك بإعادة بناء الجيش والشرطة الوطنيين، وإصلاح القطاع القضائي، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكبح إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. ورغم استمرار الشواغل الأمنية، يشير التقرير إلى إحراز تقدم في مجالي حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية.

كما عُني بالإغاثة والإنعاش والتعمير، مع التركيز على البرنامج الناجح عموماً للاستعداد لفصل الشتاء، والتحديات التي تشكلها عودة اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن نجاح برنامجي التحصين والتعليم.

وحيث تصادف تقديم التقرير مع التجديد المقترح لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يتضمن التقرير تعديلات مقترحة في هيكل البعثة. ويتعلق أهمها بإضافة أعداد صغيرة إلى وحدتي المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة، وإنشاء قسم للانتخابات يرأسه خبير أقدم ويدعمه فريق ذو حجم مناسب.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقراري الجمعية العامة ٥٧/١١٣ ألف وباء، المؤرخين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهو يغطي الفترة التي انقضت منذ التقرير السابق المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (A/57/487-S/2002/1173). كما تلقى مجلس الأمن خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير إحاطات عن الحالة في أفغانستان (انظر S/PV.4638 و S/PV.4664 و S/PV.4699 و S/PV.4711).

ثانيا - تنفيذ اتفاق بون

ألف - توطيد سلطة الحكومة

٢ - واصلت الإدارة الانتقالية في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز سلطتها في جميع أنحاء البلد وتنفيذ السياسات الوطنية. وتعد الميزانية الوطنية للسنة المالية الحالية (٢٠٠٣) أداة رئيسية لتنفيذ السياسة العامة. وتتضمن الميزانية عددا من البرامج الوطنية، التي من شأنها أن توفر للحكومة آليات لتحقيق فوائد ملموسة للمواطنين في أنحاء البلد على قدم المساواة. وتقوم الحكومة الآن بدفع مرتبات الموظفين المدنيين في جميع المقاطعات تقريبا، ولديها خططا لزيادة تدفق الأموال إلى حكومات المقاطعات لتغطية التكاليف التشغيلية. وشهدت الفترة تحسنا طفيفا في الدخل المحول إلى الحكومة المركزية. ولكن ما زال هذا يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات المركزية. ويقتضي بناء نظام إدارة متماسك يكون مسؤولا أمام العاصمة، التدفق المستمر للموارد، والاتفاق والتنسيق الوثيق بين جميع الأطراف الفاعلة على مستوى المقاطعات والمستويين الوطني والدولي بشأن دور تلك الأطراف بالنسبة للحكومة المركزية فضلا عن تعزيز قدرات المؤسسات المركزية للدولة عموما، في جملة أمور.

٣ - وقد أحرزت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض تقدما هاما في تطوير نظمها الوطنية لصنع السياسات بواسطة ممارسة مشتركة بين الوزارات وعلى مستوى مجلس الوزراء لإعداد الميزانية. ونظرا لأن الميزانية تشكل أداة رئيسية للمساعدة على تحديد السياسة العامة ووضع إطار الأولويات الوطنية، اتفقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع وكالات الأمم المتحدة على مزيد من تحديد أولويات برامجها ومشاريعها في إطار عملية الميزانية بالاعتماد على العملية الاستشارية التي تضطلع بها الحكومة لتحديد ملامح تقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية (انظر A/57/487-S/2002/1173، الفقرة ٣٧)، الذي استهل في أوغلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد تنشأ صناديق

استثمارية جديدة وتوضع آليات أخرى لتوجيه التمويل المتعدد الأطراف لدعم عملية بناء الدولة.

٤ - وضمن عملية الميزانية الإنمائية الوطنية، أعدت الوزارات بالاشتراك مع الأفرقة الاستشارية المشكلة حديثا مقترحات الميزانية الخاصة بقطاع كل منها. وكانت هذه المقترحات محل استعراض مكثف من مجلس الوزراء في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٣ ثم قدمت الحكومة ميزانيتها التشغيلية إلى منتدى تنمية أفغانستان الذي عُقد في كابول يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس والمنتدى الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بأفغانستان الذي عُقد في بروكسل في ١٧ آذار/مارس.

٥ - ويدعو الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان إلى حين إنشاء مؤسسات حكومية دائمة (اتفاق بون) (انظر S/2001/1154، المرفق)، إلى إجراء تعداد وطني للسكان، ليوفر أساسا هاما لأنشطة عديدة تتعلق بالتنمية والحكم. وتجري الآن أعمال التحضير لإجراء التعداد بقيادة مكتب الإحصاءات الوطني، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد بدأت في قندوز المرحلة الأولى منه التي تتضمن إجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية والمرافق القروية، وستمتد تدريجيا إلى المقاطعات الأخرى. ومن المستهدف إكمال المرحلة الأولى مع نهاية العام.

٦ - وقد انتهت الحكومة في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من عمليات مبادلة العملة التي بدأتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (انظر A/57/487-S/2002/1173، الفقرة ٧). وتستأهل الحكومة الإشادة للنجاح الذي أحرزته في هذه العملية الطموحة، حيث توفر العملة الجديدة أساسا هاما لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية.

٧ - وثمة مجال يؤمل إحراز تقدم فيه وهو إصلاح نظام الإدارة الذي ينظم ممارسة الخدمة المدنية. وخلافا للمفترض بداية، أمكن لنظام الإدارة المركزي الذي أنشئ بموجب دستور عام ١٩٦٤ البقاء رغم سنوات من الاضطرابات، ولا يزال الموظفون المدنيون في أنحاء البلد يتقيدون به.

٨ - وسيستلزم تعزيز عملية السلام في أفغانستان إحراز تقدم في تعمير البلد. ولا بد أن تصبح الفوائد الاقتصادية جزءا حقيقيا من حياة الأفغان. وقد تلقى الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان الذي يُمول عن طريقه العجز في ميزانية الحكومة، والأنشطة الإنمائية ٢١٢ مليون دولار في السنة المالية المنتهية في آذار/مارس ٢٠٠٣. وتبلغ قيمة المشاريع الموافق عليها حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وتشجع الحكومة المانحين على دعم برامج القطاع الاجتماعي

بواسطة آلية الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان وغيره من آليات الصناديق الاستثمارية المشابهة الجاري إنشاؤها.

٩ - وثمة ثلاثة برامج رئيسية على نطاق البلد من شأنها أن توفر للأفغان على الصعيد المحلي فوائد واضحة وملموسة وهي: (أ) البرنامج الوطني للعمالة الطارئة، الذي يموله الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان؛ و (ب) برنامج التضامن الوطني، الذي يموله البنك الدولي؛ و (ج) البرنامج الوطني القائم على المناطق، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد صمم البرنامج الوطني للعمالة الطارئة لتوفير فرص العمل المكثف للفئات الضعيفة في أنحاء البلد. وتستعين وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية التي يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدور الوكالة التي تديرها، بالمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع في ١٦ مقاطعة بدأ العمل بالفعل في ثمان مقاطعات منها. كما تعمل وزارة الأشغال العامة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للإشراف على عقود مع شركات صغيرة من القطاع الخاص لإصلاح الطرق. ومن المتوقع لهذا العنصر الذي يحتذى النموذج الحضري لبرنامج الإنعاش وفرص العمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يوفر ٢,٥ مليون شخص - يوم عمل مدفوع الأجر. وأن يصل إلى مستوى الإنفاق الكامل على مدى الأشهر الستة القادمة.

١٠ - ومن شأن برنامج التضامن الوطني، الذي تقوده أيضا وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية أن ييسر التخطيط المجتمعي وتحويل المنح إلى الصعيد المحلي لاستخدامها في المرافق القروية واستثمارات أخرى في أنحاء البلد (حوالي ٢٠.٠٠٠ دولار لكل قرية في السنة). ومن المستهدف أن يستفيد منه ما بين ٣.٠٠٠ إلى ٥.٠٠٠ مجتمع محلي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وما بين ٥.٠٠٠ إلى ٦.٠٠٠ مجتمع محلي آخر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (وهذا الرقم يقارب نصف عدد المجتمعات المحلية في البلد). ويهدف برنامج الوزارة الوطني القائم على المناطق إلى تعزيز القدرات على صعيد المقاطعات والمناطق دعما للبرامجيين الآخرين، مع تقديم المساعدة بشكل متزامن من خلال مشاريع تجريبية في مناطق الفئات الضعيفة.

١١ - وقام التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بنشر فرق تعمير للمقاطعات، وأعلن عزمه نشر فرق إضافية في مزار الشريف وهرات وجلال آباد وقندهار في قندوز وغارديز وباميان. ووفقا لما ذكرته دوائر التحالف، ستقوم هذه الفرق بدعم أنشطة التعمير والمساعدة في بسط سلطة الحكومة المركزية إلى المقاطعات. ويمكن أن توفر هذه

الفرق مستقبلا أساسا لرصد ودعم إصلاح القطاع الأمني في المقاطعات. ويؤمل، في المقام الثاني، أن يعزز وجود هذه الفرق الأمن المحلي في مناطق عملياتها.

١٢ - ويرأس وزير الداخلية لجنة تنسيق حكومية معنية بنشر فرق التعمير، وتساعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تيسير خطوط اتصال واضحة بين الفرق والأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية للمساعدة، ويرمي ذلك جزئيا إلى تهدئة الشواغل بشأن اللبس المحتمل بين دوري الجهات الفاعلة العسكرية والمدنية. وترى البعثة أنه يمكن تهدئة هذه الشواغل إذا حافظت الفرق على تمييز واضح بين برامجها والبرامج التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي، وذلك عن طريق توجيه مساعدتها إلى تلبية احتياجات مختلفة، مثل الطرق وتوليد الطاقة وإعادة بناء مباني الحكومات المحلية والمراكز الجمركية.

باء - التطورات السياسية العملية الدستورية

١٣ - يدعو اتفاق بون إلى وضع مشروع للدستور وإقراره بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. ومن شأن هذه العملية، إذا كُلت بالنجاح، أن تساعد على توفير الأساس السياسي لتدعيم عملية السلام. وقد افتتح الملك السابق ظاهر شاه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ الماضي رسميا أعمال لجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية، وتكاد أن تكون قد انتهت من وضع مشروع أولي للدستور. وتضم لجنة الصياغة المؤلفة من تسعة أعضاء قاضيتين وباحثين قانونيين وفقهاء في القانون من كل المناطق والفتات العرقية الرئيسية.

١٤ - وسيتم تعيين لجنة دستورية أوسع تضم حوالي ٣٠ عضوا وتبدأ اجتماعاتها في آذار/مارس ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن يصدر الرئيس حامد قرضاي مرسوما بشأن عملية تطوير الدستور ودور اللجنة الدستورية. ومن المقرر إجراء استطلاع شعبي على نطاق أفغانستان في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو لجمع آراء قطاع عريض من السكان. وعلى أساس هذا الاستطلاع ستضع اللجنة مشروعا نهائيا خلال الصيف، ويقدم إلى لويجا جيرغا دستورية لتعتمده في تشرين الأول/أكتوبر. وستحتاج بعثة الأمم المتحدة إلى الدراية الفنية من اختصاصي في الشؤون الدستورية ليدعم عملها في هذا المسعى المعقد. وقد أتاح المانحون خبراء دوليين في مجال العمليات الدستورية والقانون لمختلف مراحل العملية. غير أنه لا بد من تأكيد أن العملية الدستورية ستظل بقيادة أفغانستان.

العملية الانتخابية

١٥ - إن إجراء الانتخابات بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤ هو عنصر رئيسي آخر من عملية بون. ومما يُعقد هذه المهمة، عدم وجود مؤسسات انتخابية في أفغانستان؛ إذ لا توجد هيئة انتخابية وطنية ولا نظام لتسجيل الناخبين، وليست هناك قوانين تنظم إجراء الانتخابات أو مسلك الأحزاب السياسية. وقد وجه إلى الرئيس قرضاي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ رسالة يطلب فيها تحويل بعثة الأمم المتحدة المساعدة في التحضير للعملية الانتخابية وتنظيمها وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. وكان ردي بالإيجاب، ولتحقيق تلك الغاية، ستعمل البعثة مع شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، على تحديد الطرائق الملائمة لتقديم المساعدة الانتخابية.

١٦ - ولكي يتسنى تنفيذ الجدول الزمني المحدد في اتفاق بون، يتعين على الحكومة أن تعين بصفة عاجلة هيئة انتخابية وطنية لتشرف على تنظيم إجراء الانتخابات. وستقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم إلى هذه الهيئة الانتخابية بواسطة مستشارين ذوي خبرة، وستساعد في بناء قدرتها اللازمة لتسجيل الناخبين والاضطلاع بالثقيف المدني وإجراء الانتخابات وفقاً لاتفاق بون. كما سينسق فريق المساعدة الانتخابية التابع للبعثة المساعدة الدولية المقدمة إلى الهيئة الانتخابية الوطنية والوصول بها.

١٧ - وحيث أن من المقرر الانتهاء من وضع مشروع الدستور في أواخر عام ٢٠٠٣، ربما لا يكون بالإمكان وضع الإطار القانوني للانتخابات على أساس الدستور الجديد إلى جانب توفير وقت كاف لإجراء الانتخابات بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن ثم قد يتعين سن أحد قوانين الأحزاب السياسية خصيصاً لغرض إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٤ ومقصوراً عليه. ثم تستند قوانين الانتخابات التالية على الدستور الجديد.

١٨ - وإن العمليات المتعلقة بالتحقق من هوية الناخبين والثقيف المدني معقدة ومكلفة. وشعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية والبعثة في سبيلهما إلى إعداد الصيغة النهائية للتقديرات الأولية للاحتياجات في ميزانية عام ٢٠٠٣. وستكون انتخابات عام ٢٠٠٤ خطوة هامة على طريق تنفيذ عملية بون. وسيشكل تنظيم وإجراء الانتخابات تحدياً هائلاً، تزيد من صعوبته الحالة الأمنية المشقة والمخاطرة، التي تكمن في عملية الانتخابات في أي مكان، المتمثلة في أن تؤدي المنافسة بين المرشحين إلى زيادة التوترات والانقسامات داخل المجتمعات.

العلاقات الدولية

١٩ - قامت حكومة أفغانستان وست دول مجاورة بالتوقيع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ على إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار (انظر S/2002/1416، المرفق). وقد

أكدت الأطراف الموقعة مجددا التزامها بإقامة علاقات ثنائية بناءة وداعمة تقوم على مبادئ السلامة الإقليمية، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منها. وأعربت الدول السبع عن تصميمها على إلحاق الهزيمة بالإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات. ورحّب مجلس الأمن على الفور بهذه المبادرة، وأعلن تأييده لها، في قراره ١٤٥٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومنذ التوقيع على ذلك الإعلان، قام مسؤولون أفغانيون بزيارات لعواصم البلدان المجاورة لمناقشة التعاون بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وقضايا اللاجئين. وقام الرئيس قرضاي بزيارة لكل من العواصم المعنية مرة واحدة على الأقل.

جيم - المسائل الأمنية

الوضع الأمني العام

٢٠ - ما زالت مسألة الأمن هي التحدي الأشد خطورة الذي يواجه عملية السلام في أفغانستان. ولا بد من تحسن الحالة الأمنية لكي تتسنى إعادة إقرار سيادة القانون، وضمان حماية حقوق الإنسان، وتشجيع الجهود المبذولة من أجل التعمير، وتسهيل نجاح العمليات السياسية المعقدة، بما في ذلك وضع الدستور الجديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولا يزال الأفغانيون في أنحاء عديدة من البلد لا يتمتعون بحماية الهياكل الأمنية الشرعية للدولة. وقد ظهرت مؤخرا بشكل سافر في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية، الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها جماعات مسلحة، كما أن المواجهات في مناطق عديدة بين القادة المحليين ما زالت عاملا يساهم في إشاعة عدم الاستقرار.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الخلافات بين قادة الفصائل سوءا في المناطق الغربية، وذلك عندما اصطدمت قوات حاكم هيرات، إسماعيل خان، بقوات القائد المحلي، أمان الله خان، في شيندان، في أواخر عام ٢٠٠٢. وفي كانون الثاني/يناير، نشب القتال في مقاطعة بادغيس بين القوات الموالية لإسماعيل خان، وتلك الموالية للحاكم المحلي، غول محمد.

٢٢ - وفي قندهار، بلغ تنازع النفوذ بين السلطة المحلية والهيمنة القبلية ذروته عندما حاولت قوات تابعة للحاكم، غول آغا، المنتمي لقبيلة باراكزاي، تجريد الشرطة من أسلحتها تحت إمرة الجنرال أكرم، المنتمي لقبيلة القوزاي. وتم إيجاد حل للخصومة بشأن المسؤولية عن استتباب القانون والنظام في المدينة بعد تدخل الزعماء القبليين.

٢٣ - ولا يزال يتكرر كثيرا وقوع أعمال إرهاب متفرقة. وكان أسوأ هذه الأعمال التي وقعت في الشهور الأخيرة، يوم ٣١ كانون الثاني/يناير، عندما مرت حافلة فوق لغم مرتجل

قرب قندهار، وأسفر ذلك عن مقتل ١٢ راكبا. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ألقى جهاز متفجر، في كابول، على سيارة تحمل جنديين أمريكيين يرتديان ملابس مدنية، وبرفتهم مترجمهما الخاص، مما أسفر عن إصابتهم. وفي حادثة منفصلة أخرى، وقعت أيضا في كابول، قُتل أفغانيان، وألحقت إصابات بموظفين من موظفي المساعدات الأجنبية، عندما ألقى قنبلة يدوية على مجموعة من الأشخاص كانوا خارج قاعدة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وقُتل مترجم وطني تابع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان يوم ٧ آذار/مارس، عندما انفجرت عبوة ناسفة معدة بشكل مرتجل ومتحكم فيها عن بعد، أثناء مرور مركبة كان يستقلها للقيام بدورية.

٢٤ - وتشير التقارير الواردة من مصادر متعددة في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٣، إلى وقوع أنشطة متزايدة قامت بها عناصر معادية للحكومة ولوجود المجتمع الدولي في أفغانستان. وقد كانت هناك دلالات تشير إلى أن عناصر متبقية من جماعات وفصائل طالبان الموالية لقلب الدين حكمتيار تحاول إعادة تنظيم نفسها في المناطق الحدودية الجنوبية الشرقية والشرقية. وطرأت أيضا زيادة في عدد الهجمات على موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأصول المملوكة لها، لا سيما في مناطق الحدود في مقاطعات نانغهار، وخوست، وكونار، وباكتايا، وباكتيكا، وقندهار، وهيلماند. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ألقى قنبلتان يدويتان على مجمع مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غارديز، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ انفجرت عبوة ناسفة خارج مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قندهار، وانفجرت عبوة أخرى في مكتب مجمع المنظمة الدولية للهجرة في قندوز. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت سلسلة من الانفجارات مجهولة الأسباب، في جلال آباد، ولم ينجم عنها أية إصابات. وتتوالى الهجمات على قوات التحالف، وقد أفضت هذه الهجمات إلى وقوع إصابات عديدة، ومقتل شخص واحد.

٢٥ - وتتخذ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة إجراءات احترازية لضمان سلامة الموظفين، مثل الحد من حركة التحرك غير الضروري للموظفين في أنحاء البلد. وعلى الرغم من وقف السفر وأنشطة أخرى لمدة يومين أو ثلاثة أيام في بعض حالات وأماكن معينة، لم يتدهور الوضع الأمني إلى درجة تتطلب وقف العمليات المحلية. وستجرى تقييمات للحالة الأمنية في كل منطقة على حدة، وفي حالة الاضطرار إلى تقليص العمليات في منطقة معينة، لن يعنى ذلك بالضرورة تأثر العمليات في مناطق أخرى من أفغانستان.

إصلاح القطاع الأمني

٢٦ - لا يمكن في نهاية المطاف إيجاد حل لعدم توفر الأمن إلا من خلال توفر قوات حكومية موالية وموحدة لديها القدرة على الحفاظ على السلام، وتوفير إمكانية استتباب الأمن والنظام داخل إطار قانوني خاضع للمساءلة. ولذلك فإن تحسين الوضع الأمني في أفغانستان سيتطلب إحراز تقدم منسق على طائفة من الجبهات المتداخلة وهي: بناء قوات الجيش والشرطة وحرس الحدود الوطنية؛ نزع سلاح قوات الفصائل الحالية وتسريحها وإعادة إدماجها؛ إصلاح قطاع العدل، والتصدي للخطر المتزايد الذي تشكله زراعة المخدرات والاتجار بها. ويتعين إصلاح وزارتي الدفاع والداخلية فضلا عن هياكل الاستخبارات الداخلية ذات الحجم الكبير والطبيعة الاقتحامية، وذلك كي يتم النظر إلى هذه الأجهزة على امتداد أفغانستان باعتبارها حقا أجهزة ذات طابع وطني. وتعمل القيادة الأفغانية، مع الدول التي تقود الجهود في القطاع الأمني، من أجل تحديد نهج للسياسات العامة وكسب الدعم المالي والتقني، وتنفيذ البرامج. ولقد حدد تقريرنا السابق (A/57/487-S/2002/1173)، الفقرات ١١-١٧) عددا من الخطوات لإصلاح الهياكل الأمنية للدولة، ولقد تحققت بعض هذه الخطوات منذ تقديم ذلك التقرير.

٢٧ - ففي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وقع الرئيس قرضاي مرسوما يضع الأساس للجيش الأفغاني الوطني الجديد، وتجريد جميع قوات الفصائل من أسلحتها، وتسريحها وإعادة إدماجها، وإصلاح وزارة الدفاع. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، شرعت لجنة الدفاع في تنفيذ المرسوم من خلال إنشاء أربع لجان لتنسيق العمليات ذات الصلة المتعلقة بتزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء الجيش الوطني، وهي: لجنة معنية بالتسريح وإعادة الإدماج لمساعدة المقاتلين الذين يرغبون في ترك التشكيلات العسكرية الحالية ودخول الحياة المدنية؛ ولجنة لتزاع السلاح لسحب الأسلحة التي تحتفظ بها مجموعات خارج الجيش الوطني، ولجنتان (معنيتان بتجنيد الضباط والجنود على التوالي) لضمان اختيار أفراد الجيش على أساس الجدارة، واحترام التوازن العرقي وتمثيل مناطق البلد المختلفة.

٢٨ - وتم أيضا إنشاء لجنة استشارية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وفقا لما ينص عليه المرسوم الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر، وتجمع هذه اللجنة في عضويتها وزراء أفغانيين رئيسيين معنيين بإصلاح قطاع الأمن، وممثلين عن الدول التي تقود الجهود، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لتعزيز عمليتي إنشاء الجيش الأفغاني الوطني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واتخذت في ٢٠ شباط/فبراير خطوة تجاه إصلاح وزارة الدفاع عندما تم إنشاء أو تغيير ١٥ وظيفة، بما في ذلك منصب نائب وزير، لإيجاد توازن عرقي أفضل بين صفوف كبار الموظفين. وينبغي الاستمرار في هذا الجهد لضمان أمن البلد بأن

الجيش الأفغاني الوطني نفسه سيكون جيشا وطنيا حقا، يضطلع بمهام تنفيذ سياسات الدفاع التي تستجيب لما تمليه الحتميات الوطنية، لا إلى ما تمليه الفصائل.

الجيش الأفغاني الوطني

٢٩ - تواصل الولايات المتحدة وفرنسا عمليتي إعادة تنظيم وتدريب الجيش الأفغاني الوطني في مركز التدريب العسكري بكابول. وتم حتى الآن تشكيل ست كتائب تابعة للجيش الأفغاني الوطني انخرط في صفوفها قوات تم تدريبها حديثا. ويُتوقع أن يتم في وقت قريب تجهيز مركزي قيادة اللواءين الأولين التابعين للقوات المركزية للجيش الأفغاني الوطني. وجرى نشر بعض الوحدات التابعة للجيش الأفغاني الوطني في عمليات محدودة خارج كابل، حيث قامت هذه الوحدات بأعمال الدوريات، ودعمت جهود نزع السلاح المحلية. ولقد برهنت عمليات النشر المذكورة، التي لقيت قبولا حسنا لدى السكان المحليين، أن الجيش الجديد يطور نفسه ليصير قوة تتميز بالكفاءة الفنية وروح الانضباط.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٣٠ - يعتمد إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية يتسمان بالفعالية على نجاح عملية نزع سلاح أعضاء التشكيلات العسكرية غير الرسمية، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، استضافت حكومة اليابان، باعتبارها تقود الجهود في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مؤتمرا في طوكيو لتعبئة الدعم الدولي لهذه العملية. وقد بلغ مجموع التبرعات والتعهدات بتقديم التبرعات ٧,٥٠ مليون دولار. وتعهدت اليابان بتقديم ٣٥ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى تبرعات عينية. وأكد الرئيس قرضاي في المؤتمر أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تتسم بروح الحياد، وأن يتم تنفيذ البرنامج من خلال نهج تدريجي، وأنه ينبغي الانتهاء منه خلال سنة. وسيتم تنفيذ البرنامج ميدانيا من خلال "برنامج البدايات الجديدة لأفغانستان" التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيقدم هذا البرنامج المساعدة والدعم لإعادة إدماج القوات التي لا يعتزم تدريبها للاتحاق بالجيش أو الشرطة.

الشرطة والسجون

٣١ - في الوقت الذي يتم فيه حل قوات الميليشيا المحلية، سيتعين على قوة الشرطة الوطنية التي تم إصلاحها توفير الأساس لاستتباب القانون والنظام في أفغانستان. ولقد أظهر وزير الداخلية، علي أحمد جلال، الذي عُين في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، استعدادا يبشر بالأمل لإصلاح قوة الشرطة. وتجري المناقشات بشأن إعادة تنظيم الوزارة، كما يجري

تكثيف الجهود لإنشاء قوة شرطة الحدود، التي كانت سابقا تحت إشراف وزارة الدفاع، باعتبارها كيانا مستقلا تحت إشراف وزارة الداخلية. وتجري المناقشات أيضا بين الشركاء الدوليين لتحديد دولة تقود لمساعدة السلطات الأفغانية في بناء قوة شرطة الحدود.

٣٢ - ويسير برنامج تدريب الشرطة الذي تتولى قيادته ألمانيا سيرا حسنا. وتم تجنيد مجموعة جديدة من أفراد الشرطة الذين سيتلقون التدريب يتراوح عددهم بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ متدرب، وستبدأ عملية تدريبهم في آذار/مارس ٢٠٠٣. كما أن الولايات المتحدة على استعداد لتكملة جهود ألمانيا بواسطة تنظيم برنامج يقدم التدريب الأساسي لآلاف الأفراد من قوة الشرطة خلال الشهور المقبلة. ويعمل وزير الداخلية على إعداد مشروع مرسوم رئاسي يحدد مسار عملية إصلاح الشرطة، وذلك على غرار ما حدده مرسوم ١ كانون الأول/ديسمبر للجيش.

٣٣ - واتخذت الحكومة خطوات مهمة لضمان خضوع قوات شرطتها للمساءلة. وأنشأ الرئيس قرضاي لجنة مستقلة للتحقيق في ردود فعل الشرطة التي اتسمت بالعنف ضد المظاهرات الطلابية التي جرت في جامعة كابول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وخلصت اللجنة إلى أن الشرطة تتحمل مسؤولية استخدام القوة المفرطة، وأن الظروف المعيشية البائسة للطلبة في الأقسام الداخلية، وهي التي كانت السبب فيما يبدو في تحريك المظاهرات، تعود جزئيا إلى الفساد. وتم نتيجة لذلك اعتقال عدة موظفين حكوميين، من بينهم موظفون ذوو مناصب عليا. وأنشئت إدارة خاصة لحقوق الإنسان أيضا في وزارة الداخلية. ويتوقع أن تتعاون اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من خلال هذه الإدارة لتنفيذ برنامج لتثقيف أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

٣٤ - وسيتم نقل صلاحيات إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. ولا يوجد حاليا سجن عام في العاصمة، ويتم احتجاز جميع السجناء، بصرف النظر عن وضعيتهم، في مركز كابول للاحتجاز، وهو مرفق مكتظ ومتداع ملاحظ لمقر قيادة الشرطة في كابول. وشرعت سلطات السجون الأفغانية في إصلاح سجن بول - إي شرقي، الواقع خارج كابول، بيد أن الأموال الكافية لهذه العملية ولإصلاح السجون، لم يتم توفيرها.

مكافحة المخدرات

٣٥ - ما زالت مسألة زراعة الخشخاش وإنتاج المخدرات والاتجار بها من بين الشواغل الرئيسية الوطنية والدولية. ويتوقع، مرة أخرى، أن تكون أفغانستان المنتج الأكبر للأفيون في سنة ٢٠٠٣. وتذكر التقارير أن عملية القضاء على محصول الخشخاش، عملا بمرسوم

رئاسي، تجري في أنحاء عديدة من البلد، بيد أن التحقق من ذلك يظل أمرا صعبا. وسيساعد مشروع يدعمه مكتب مراقبة المخدرات والجريمة الحكومة على تحسين قدراتها في مجال التحقق. وسيتمتع نجاح حملة القضاء على زراعة الخشخاش على موثوقية عملية الإنفاذ التي تقوم بها الشرطة في هذا المجال، وتوفر موارد بديلة تتيح سبل العيش للمزارعين. وتعمل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي الدولة التي تقود الجهود في هذا القطاع، بشكل وثيق مع مجموعة أساسية من الوزارات الحكومية، والمأخين، والأمم المتحدة، لتحقيق تكامل الجهود التي تبذلها المقاطعات في إطار أنشطة مكافحة المخدرات، وتحديد برامج بديلة سريعة الأثر ومتوسطة الأجل لإتاحة سبل العيش، ومشاريع بنية أساسية. ووفرت جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الموارد اللازمة لمشاريع الأشغال العامة ومشاريع البنية الأساسية التي تتيح فرصا للعمل، وتم إرسال أفرقة حكومية متعددة التخصصات إلى المقاطعات للعمل مع المسؤولين المحليين على تحديد برامج سريعة الأثر. وتقدم المملكة المتحدة الدعم المؤسسي إلى الحكومة في هذا الصدد.

تسليم قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان

٣٦ - قامت تركيا، في ١٠ شباط/فبراير، بتسليم قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان إلى ألمانيا وهولندا، وذلك في حفل أقيم في كابول حضره الرئيس قرصاي، ووزراء الدفاع بأفغانستان والبلدان الثلاثة. ولقد أقام ممثلي الخاص بالفعل علاقة وثيقة مع القيادة الجديدة، ونحن نتطلع إلى مواصلة القيادتين الألمانية والهولندية للأنشطة القيادية والتعاونية الفعالة.

دال - إصلاح القطاع القضائي

٣٧ - أشرت في تقرير السابغ إلى أن العضوية في اللجنة القضائية قيد الاستعراض (A/57/487-S/2002/1173، الفقرة ٢٥). وقد تم بعد ذلك وبموجب مرسوم رئاسي تكليف لجنة تتألف من ١٢ عضوا بقيادة الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع القضائي الأفغاني وفق ما نص عليه اتفاق بون. وتم تفويض اللجنة القيام بتنفيذ برنامج شامل لإصلاح القوانين، واستقصاء احتياجات القطاع القضائي من الموارد البشرية والتقنية وموارد النقل والإمداد، ووضع برنامج لاختيار القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المحامين وتدريبهم.

٣٨ - وشرعت اللجنة في عملها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وانتهت من وضع خطة وطنية مفصلة للقطاع القضائي على أساس مشاورات مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بهذا القطاع. وقد توفّر المزيد من الزخم من خلال مؤتمر عُقد في روما يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ برعاية حكومة إيطاليا. وتعد اللجنة للشروع في دراسة

استقصائية رائدة في قندوز بشأن القطاع القضائي. وأن احتياجات وهذا القطاع كبيرة، ومهمة إصلاحه مهمة هائلة. بيد أن اللجنة قامت بتحديد مجموعة من الأولويات العاجلة التي تشمل إصلاح أماكن عمل المحاكم، وتنظيم برامج قصيرة لتدريب القضاة وغيرهم من موظفي القانون. وتقدم توصيات إلى اللجنة الدستورية بشأن المسائل القضائية المتعلقة بمشروع الدستور الجديد. وتتلقى اللجنة الدعم من إيطاليا بوصفها البلد الذي يقود الجهود في هذا القطاع ومن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد جرى في روما التعهد بتقديم حوالي ٣٠ مليون دولار لعدة سنوات. بيد أنه لا يتوفر حالياً سوى نصف المبلغ اللازم لعام ٢٠٠٣ وقدره ٢٧,٥ مليون دولار من أجل تنفيذ الخطة الوطنية.

هاء - مسائل حقوق الإنسان

الحالة العامة لحقوق الإنسان

٣٩ - ما زالت الحالة العامة لحقوق الإنسان في أفغانستان تشكل مصدر قلق بالغ. ويساهم عدم توفر الأمن الوطني الكافي وعدم القدرة على إنفاذ القانون وضعف النظام القضائي في زيادة حدة انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترف في جميع أنحاء البلد، وترتكبها في الغالب القوات التابعة لفصائل المناطق أو للقادة المحليين. ولذلك يظل تحسين الأجواء الأمنية في جميع أنحاء البلد هو أهم شرط مسبق لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ولتطوير المؤسسات الوطنية وغير الحكومية الأفغانية المعنية بهذه الحقوق.

اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان

٤٠ - تمكنت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي نص اتفاق بون على إنشائها، من تكثيف عملية تنفيذ برنامجها وذلك بمساعدة مشروع مشترك بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأ العمل به في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقامت اللجنة بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل المعنية بحقوق المرأة والثقيف في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وأجرت بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحقيقات في مختلف أنحاء البلد تتعلق بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط اللجنة لفتح مكاتب إقليمية في مزار شريف وهيرات وقندهار وباميان وجيلال آباد وغارديز وفيصل آباد. وتقوم البعثة بمساعدة اللجنة في الحصول على دعم السلطات المحلية. وتلقت اللجنة حتى الآن ٦٠٠ عريضة وشكوى قدمها أفراد ومجموعات من كافة أنحاء البلد. وركزت التحقيقات التي قامت بها اللجنة على الشكاوى من حدوث اعتداءات على شهود في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى حالة البشتون في الشمال، وعلى

شكاوى قدمتها طائفة المزارا من هلماند. كما تشارك اللجنة إلى جانب وزارة الداخلية والمدعي العام في التحقيق في أحوال السجناء في مختلف أنحاء البلد.

٤١ - وتم إنشاء فريق استشاري معني بحقوق الإنسان ترأسه اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ويتألف من ممثلين عن الإدارة الانتقالية الأفغانية والبلدان المانحة وكيانات الأمم المتحدة. وسيشكل هذا الفريق منتدى لتقييم حالة حقوق الإنسان، ولمناقشة مسائل حقوق الإنسان على نطاق أوسع، وللعمل على وضع معايير تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ المفاهيم والصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وفي تنفيذ برامجها الإنمائية.

٤٢ - كما بدأت هذه اللجنة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إجراء حوار بشأن مسائل حقوق الإنسان مع ممثلين لحاكم هيرات، إسماعيل خان. وفي قندوز، تقوم البعثة بمساعدة الحاكم على تسيير شؤون لجنة أنشئت لحل النزاعات على الأراضي التي تسبب في صدامات بين طائفتي التوركمان والأوزبك.

٤٣ - وفضلا عن الدعم المقدم إلى هذه اللجنة، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بإجراء التحقيقات وأنشطة الرصد الخاصة بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قامت البعثة، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برعاية حلقة عمل تدريبية للموظفين الدوليين والمحليين في مجال رصد حقوق الإنسان، وتقنيات التحقيق ومسائل الحماية. وركزت حلقة التدريب على الانتهاكات التي تتعلق بتخويف أعضاء المجموعات السياسية أو منظمات المجتمع الدولي، وبالتمييز ضد بعض الجماعات العرقية، وبالعنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها، وبتخويف الشهود على الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان. وما فتئت هذه المسألة الأخيرة تشكل شاغلا فيما يتعلق بالشهود الذين يحتمل أن تكون لديهم معلومات تتعلق بالمقابر الجماعية في الشمال (انظر الوثيقة A/57/487-S/2002/1173، الفقرة ٢١).

٤٤ - وفي هذا الصدد، أيدت بعثة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ زيارة خبير في الطب الشرعي تموله مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للقيام باستعراض تقني لمواقع المقابر الجماعية التي توجد قرب مزار الشريف. وتقوم البعثة حاليا بمناقشة كيفية المضي في هذا العمل، مع الحكومة واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واضعة في اعتبارها استمرار مشكل توفير ما يكفي من الأمن للشهود.

واو - المسائل الجنسانية

٤٥ - على الرغم مما تحمّلته المرأة الأفغانية من سنوات المشاق وأهوال الحرب واستمرار الحرمان على نطاق واسع من الحقوق الأساسية، فقد بدأت تعود شيئاً فشيئاً إلى الحياة العامة، ولا سيما اللاتي في المناطق الحضرية، كموظفة مختصة وكطالبة ومشاركة نشطة في المجتمع. وقد شكّلت الفتيات نسبة تزيد عن ٣٠ في المائة من الطلبة الذين عادوا إلى المدارس في عام ٢٠٠٢ وكان ثلث المعلمين من النساء. وتمكّنت الصحفيات من العودة إلى وظائفهن كمذيعات في الإذاعة والتلفزيون، وأصبحت النساء يعملن كموظفات وفتيات مختصات في المستشفيات، والمحاكم وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وفي الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وتضم كل من اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة القضائية ولجنة صياغة الدستور أعضاء من النساء يكن في المقدمة لدى طرح شواغل المرأة في مجالات حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والدستوري. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكافة وكالات الأمم المتحدة مع هذه المؤسسات الأفغانية من أجل كفالة أن تتم معالجة قضايا المرأة على الوجه الأكمل. وفي هذا الصدد، أرحب على وجه الخصوص بما قامت به أفغانستان في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ من إيداع صكوك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٦ - وعملت وزارة شؤون المرأة، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على كفالة النظر في المسائل الجنسانية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية ميزانية التنمية الوطنية. كما طلبت الوزارة الدعم من الأمم المتحدة من أجل إنشاء فريق عامل معني بالمسائل الجنسانية والسياسة العامة ليساعد الوزارة على وضع إطار سياستها العامة في مجال النهوض بحقوق المرأة. وقد بُذلت الجهود من أجل إدراج قضايا المرأة في الدستور. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرت المرأتان العضوتان في اللجنة الدستورية لقاءات مع ممثلي ١٥ من الوكالات والمنظمات والأطراف المانحة من أجل مناقشة الشواغل الإجرائية والقانونية المتصلة بحماية وتعزيز حقوق المرأة. وسيستمر هذا الحوار، وسيضم الاجتماع المقبل أعضاء من اللجان الأخرى التي أنشأها اتفاق بون ومن المجتمع المدني.

٤٧ - وإحياء لليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، قامت الوزارة بتنظيم حلقة عمل وطنية تركز على العنف العائلي. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الإدارة القانونية التابعة للوزارة في رصد حالة المرأة في السجون، وقد ساعدت، بفضل جهود الدعوة التي تبذلها، على تحقيق الإفراج في تشرين الثاني/نوفمبر عن ٢٣ من السجناء في كابول.

زاي - تطوير وسائط الإعلام

٤٨ - خلال الاثني عشر شهرا الماضية، تحوّلت وسائط الإعلام في أفغانستان من العدم تقريبا إلى الوجود في شكل قطاع يتسم بقدر كبير من الحيوية على الرغم من ندرة الموارد ومن التقييدات التي يفرضها وكلاء الدولة من حين إلى آخر. ووفقا لوزارة الإعلام والثقافة، يوجد حاليا ما يزيد عن ١٧٠ من المنشورات في البلد. كما أخذت الوسائط الإلكترونية في التوسع شيئا فشيئا. وكان آخر مظاهر هذا التوسع هو تدشين إذاعة صوت المرأة الأفغانية في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، وهي محطة إذاعية مستقلة في كابول تبث إرسالتها على موجات التضمين الترددي (FM). وتقوم حاليا إذاعة وتلفزيون أفغانستان، التي لم يكن لديها منذ سنة خلت سوى ثلاث أو أربع محطات عاملة (مقارنة بما كان متاحا قبل الحرب من مجموع ١٨ محطة تلفزيون و ٢١ محطة إذاعية)، بتشغيل ١١ محطة تلفزيون و ١٤ محطة إذاعية، على الرغم من التقييدات الكثيرة على برامجها وعلى نطاق توصيل الإرسال، والتنسيق مع المقر في كابول. وما فتئت الأطراف المانحة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات من قبيل الصندوق الاستئماني للخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، وبرامج الأمم المتحدة - وبخاصة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - تدعم تطوير وسائط الإعلام الأفغانية.

ثالثا - الإغاثة والإنعاش والتعمير

ألف - مواجهة فصل الشتاء

٤٩ - ما فتئت دعامة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجال الإغاثة والإنعاش والتعمير تعمل على التخفيف من آثار الشتاء القاسية على أكثر الفئات ضعفا في أفغانستان. وقد أنشئت لجنة حكومية معنية بالاستعداد لمواجهة فصل الشتاء ترأسها وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية. وعملت هذه اللجنة بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بفصل الشتاء التي تجمع في صلبها الحكومة والأمم المتحدة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أفرقة عمل وطنية فرعية في ثماني مناطق في أنحاء البلد وتمت إعارة بعض موظفي الأمم المتحدة للعمل مع سلطات المقاطعات. وساعدت فرقة العمل المعنية بفصل الشتاء على تنسيق الجهود لتلبية احتياجات ما يقرب من ٢,٢ مليون من أكثر الأفغانين ضعفا الذين يعيشون أساسا في الشمال وفي الغرب وفي المرتفعات الوسطى. وبفضل الدعم السخي الذي يقدمه المانحون، لاتزال هذه الفئة من السكان تتلقى المعونة الغذائية الطارئة والمساعدة في توفير المأوى والوقاية من البرد.

٥٠ - ومن خلال توفير المعدات والتدريب لسلطات وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية في المقاطعات، تم التخفيف من صعوبات الاتصال التي طرأت في بداية الأمر. وإجمالاً، تمت بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ تلبية الاحتياجات غير الغذائية وإتاحة نسبة تصل إلى ٩٥ في المائة من الإمدادات الغذائية اللازمة قبل حلول الشتاء في مواقع توجد عبر أنحاء البلد. وبفضل الجهود المنسقة التي بذلتها وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية والشركاء من المنظمات غير الحكومية، نجحت الإصلاحات العاجلة في إبقاء الطريق إلى المنطقة الشمالية عبر نفق سالغ مفتوحة خلال معظم الشتاء، بينما ساعدت خلية النقل والإمداد المشتركة التابعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إبقاء طرق الوصول الأخرى مفتوحة. كما وفرت مشاريع النقد مقابل العمل الدخل لأزيد من ٣٠.٠٠٠ أسرة، وأسفرت عقود العمل عن تشغيل ما يزيد عن ٢٠٠٠ عامل، مما ساعد على ضخ سيولة نقدية في الاقتصادات المحلية.

باء - اللاجئون والمشردون داخليا

٥١ - هناك ما يقارب ٤٨٠.٠٠٠ من المشردين داخليا في أفغانستان يعيش معظمهم في الجنوب. إذ تجد الأسر نفسها مضطرة بصفة عامة إلى الانتقال بسبب التمييز أو الابتزاز أو الضرائب أو ظروف الجفاف أو لدواعٍ اقتصادية صرفة. وقد استقرت حالة المشردين داخليا نوعاً ما على الرغم من استمرار الأسر في الانتقال من الشمال واستمرار أسر مشردة أخرى الانتقال بالفعل بحثاً عن المساعدة. وستتوقف عودة المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية على حدوث تحسن في المناطق المتأثرة بالجفاف، وحل الخلافات على الأراضي والتطورات السياسية في الشمال.

٥٢ - وحدثت بعض التطورات الإيجابية بصدد الجهود الرامية إلى تسهيل عودة المشردين داخليا الذين ينتمي معظمهم إلى الباشتون والذين فروا من التوترات والاضطهاد في الشمال بعد سقوط الطالبان. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنشئت لجنة العودة المعنية بالشمال لتتولى مهمة التحضير لعودة هؤلاء المشردين داخليا في ظل ظروف تضمن لهم الكرامة والأمن، ومهمة الإشراف على ذلك. وتتألف اللجنة من الزعماء التقليديين، والفصائل المحلية، ووزارة العودة وإعادة إلى الوطن، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وفي ٢٧ شباط/فبراير، حضر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين اجتماعاً عاماً عقدته اللجنة تم خلاله إعلان النتائج التي توصل إليها استقصاء تحديد العقبان التي تحول دون عودة المشردين داخليا. واعتمد الاجتماع مجموعة من التوصيات المحددة

لتسهيل عمليات العودة، بما في ذلك نزع السلاح، كما اتخذ تدابير لمعالجة الخلافات على الأراضي، وقرر شن حملة لمناهضة التجنيد القسري للجنود، وإنهاء ممارسة فرض ضرائب من قِبَل المجموعات المسلحة، وتوفير مشاريع إنمائية لتخفيف حدة الصراع على الموارد الشحيحة.

٥٣ - وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، أعلنت باكستان وأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن اعترامها التوقيع في ١٧ آذار/مارس على اتفاق ينشئ إطاراً زمنياً مدته ثلاث سنوات لعودة اللاجئين طواعية من باكستان. وتتواصل المناقشات بين جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتجديد البرنامج المشترك لعودة اللاجئين الموجودين في جمهورية إيران الإسلامية طواعية إلى بلدهم. وستواصل الأمم المتحدة البحث مع البلدان المضيفة عن حلول مقبولة للجانبين لتحقيق عودة تدريجية وطوعية تتناسب مع قدرة أفغانستان على استيعاب العائدين. وبغية بناء تلك القدرة، وقّعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاقات تعاون ثنائية مع وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية، مجتمعتين أو منفردتين، لتنسيق الدعم وتوجيه المعونة صوب عودة اللاجئين والمشردين الداخليين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

جيم - الصحة والتغذية

٥٤ - أُقيمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جولة نهائية للتحصين ضد شلل الأطفال (انظر الوثيقة A/57/487-S/2002/1173، الفقرة ٤٢). ويجري حالياً بذل مزيد من الجهود في المناطق التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين لكفالة تحصين الأطفال العائدين. ولغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وفّرت حملة التحصين ضد الحصبة حماية ضد هذا المرض مدى الحياة لحوالي ٨,٨ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٢ عاماً. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، جرت أول جولة من الحملة التي تستغرق ثلاث سنوات للتحصين ضد الكزاز تستهدف تحصين ٧٤٠.٠٠٠ امرأة ممن هن في سن الحمل. وتعتبر حملات التحصين هذه من الأمثلة البارزة على التنسيق والتخطيط بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

دال - التعليم

٥٥ - استغلت وزارة التعليم العطلة المدرسية الشتوية التي استغرقت ثلاثة أشهر لإجراء تدريب مكثف للمعلمين. ويجري حالياً تدريب حوالي ١٨.٠٠٠ من معلمي المدارس الابتدائية في ٢٩ مقاطعة من المقاطعات الـ ٣٢ في مجالي اللغات والثقافة. وبحال الألمان، كما يجري تدريب ٣٠.٠٠٠ معلم في كابول حول المنهجيات العامة للتعليم. وخلال أشهر الشتاء، وفّرت دورات تعليمية معجلة لـ ١٨.٠٠٠ فتاة تتجاوز أعمارهن سن الدراسة في

المدارس الابتدائية في كابول. وتجري حالياً، تحت رعاية وزارة التعليم، الأعمال التحضيرية لبدء السنة الدراسية الجديدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٣. كما يجري حالياً شراء وتوزيع اللوازم المدرسية لـ ٤,٥ ملايين طفل في المدارس و ٨٠ ٠٠٠ معلم.

رابعاً - دعم البعثة

٥٦ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، نُقلت المسؤولية الرئيسية عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بصورة سلسلة، من عاتق إدارة الشؤون السياسية إلى عاتق إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أكملت البعثة مهمة استيعاب أفراد ومعدات بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. وأكملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عملية تفتيش مادي للمعدات المنقولة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، وهي تعكف الآن على إعداد خطة لتوزيعها.

٥٧ - وبغية المساعدة في تحقيق هدف الدمج المقرر، أبرمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عقد إيجار استأجرت بموجبه موقعا مساحته ١٨ هكتارا على مشارف مدينة كابول بغرض استخدامه كمقر لمركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان يقدم الدعم في مجالي النقل والإمداد والإدارة ويؤدي مهام أخرى لمكاتب الأمم المتحدة التي تتقاسم الموقع. وسوف تنقل المكاتب الإدارية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى ذلك المجمع في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعهدت بالانتقال، جزئياً أو كلياً، إلى مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان هي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومركز الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وينظر حالياً في مسألة الانتقال إلى ذلك المركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة. وسيعزز المركز إحساس الموظفين بالأمن ويتيح إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في الإيجارات باعتبار أن المرافق المشتركة التي ستنشأ ستوفر الأمن وأماكن للمؤتمرات والتدريب والخدمات الطبية وخدمات المطاعم وتوزيع المياه وخدمات صيانة المركبات.

٥٨ - ومن الأهداف الرئيسية للبعثة تقليص عدد الموظفين الدوليين والقيام في الوقت نفسه بتأسيس ملاك من الموظفين الوطنيين. وتواصل البعثة تحديد الوظائف الدولية التي ستحل محلها وتكملها وظائف يشغلها موظفون وطنيون. وتعد البعثة أيضاً مجموعة واسعة من البرامج التدريبية للموظفين لتيسير هذه العملية.

٥٩ - ولا تزال البنية التحتية في أفغانستان في حدودها الدنيا وسيمثل الدعم المقدم لتسجيل الناحيين وبرامج التثقيف المدني وإجراء الانتخابات ذاتها أحد التحديات الكبرى التي تتطلب موارد ضخمة. وتعمل البعثة، بالتشاور مع شعبة المساعدة الانتخابية وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيويورك، على تحديد ما يلزم من احتياجات إضافية من الموظفين والمعدات والمواد والموارد المالية.

خامسا - ولاية وهيكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان

ألف - الولاية

٦٠ - سوف تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢)، في ٢٨ آذار/مارس. وإذا ما قرر المجلس تمديد ولاية البعثة، فإنني أقترح مواصلة الولاية المنصوص عليها حاليا في القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢)، على النحو المبين في الفقرة ٩٧ من تقريرني المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/875-S/2002/278).

باء - الهيكل الإجمالي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٦١ - أقترح الإبقاء على هيكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالشكل المبين في تقريرني المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ بحيث يشمل مكتبا للممثل الخاص للأمين العام، ومكونا للشؤون السياسية، ومكونا للإغاثة والإنعاش والتعمير، ومكونا لدعم البعثة. وفي ضوء التجربة التي اكتسبها في السنة الأولى من عملياته والطلبات الجديدة المتوقعة منه في السنة المقبلة، أقترح تعديل الهيكل في بضعة مجالات رئيسية وفق ما هو مبين أدناه.

جيم - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٦٢ - ستظل مهام وهيكل مكتب الممثل الخاص للأمين العام كما هي مبينة في تقريرني المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، على حالهما فيما عدا زيادة طفيفة في الوحدة الاستشارية للشؤون العسكرية والوحدة الاستشارية لشؤون الشرطة المدنية. وبالنظر لزيادة تعقيد وأهمية إصلاح قطاع الأمن، أقترح زيادة عدد العاملين في الوحدة الاستشارية للشؤون العسكرية إلى ما مجموعه ثمانية ضباط. وهذا سيمكّن الوحدة من توسيع نطاق التغطية الوطنية. وستظل المهام المنوطة بالوحدة الاستشارية للشؤون العسكرية على حالها دون تغيير، أي إسداء المشورة للممثل الخاص للأمين العام وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وإقامة الاتصالات العسكرية مع مختلف السلطات العسكرية الإقليمية والتابعة للحكومة المركزية الأفغانية، ومع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومع القوى الدولية للمساعدة الأمنية.

٦٣ - وبالمثل، استدعت أهمية إصلاح الشرطة بالنسبة للحالة الأمنية الإجمالية في أفغانستان إجراء استعراض للمهام المنوطة بالوحدة الاستشارية لشؤون الشرطة المدنية. وقد أجرت البعثة استعراضا شاملا في شباط/فبراير ٢٠٠٢ عن كيفية دعم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة للإصلاح الجاري في قطاع الشرطة. واستنادا إلى هذا الاستعراض، أعتقد أن بإمكان مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق الشرطة الألمانية القائم بمشروع التدريب، تقديم مزيد من المشورة إلى الممثل الخاص للأمين العام فضلا عن حكومة أفغانستان بشأن إصلاح الشرطة في كابول وفي المقاطعات. واستنادا إلى ذلك، أوصي بزيادة عدد العاملين في الوحدة الاستشارية لشؤون الشرطة المدنية إلى ما مجموعه ثمانية مستشارين لشؤون الشرطة.

٦٤ - ويمثل إصلاح السجون أيضا جزءا رئيسيا من إحلال سيادة القانون في أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٢، قام أحد ضباط السجون المعار من حكومة فنلندا بمساعدة ممثلي الخاص في تقييم احتياجات الحكومة لإصلاح نظام السجون في أفغانستان. وأدت هذه المهمة الاستشارية دورا هاما في قطاع السجون الناقص الدعم. واستنادا إلى ذلك، أوصي بإضافة مستشار لشؤون السجون إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يكون مرتبطا بمكتب الممثل الخاص للأمين العام.

٦٥ - ومن أجل تعزيز تكامل جهود الأمم المتحدة وتنسيق السياسات بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومراقبة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات، أود إبلاغ الدول الأعضاء أنه تم تعيين خبير أقدم بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة مستشار أقدم للممثل الخاص للأمين العام بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك تعيين الممثل القطري لمكتب مراقبة المخدرات والجريمة بصفة مستشار أقدم للممثل الخاص للأمين العام بشأن مراقبة المخدرات. وبالنظر إلى أن تلك المهام تمول من خارج ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن ممارسة الإدماج هذه لن تستتبع أي موارد إضافية من ميزانية البعثة.

دال - المكون الأول: الشؤون السياسية

٦٦ - سيظل نائب الممثل الخاص للشؤون السياسية يترأس المكون الأول وستظل مهامه وهيكل مكتبه المينان في تقرير المورخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ على حالهما (الفقرتان ١٠٤ و ١٠٥ من التقرير) فيما عدا المهام المتصلة بعقد الاجتماع الطارئ لويجا جيرغا التي أنجزت. ويتطلب تنفيذ اتفاق بون وعملية السلام الكلية قيام المكون الأول بعدد من المهام

غير المذكورة صراحة في تقرير المورخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ لكنها مهام تنسجم مع ذلك انسجاما كاملا مع الولاية المقررة. وهذه المهام هي:

(أ) تزويد الممثل الخاص للأمين العام بالمشورة السياسية والمتعلقة بالسياسات في مجال إصلاح القطاع الأمني، وتنسيق أنشطة إصلاح القطاع الأمني التي تضطلع بها البعثة ووكالات الأمم المتحدة والاضطلاع بالوصل بين حكومة أفغانستان والجهات الفاعلة المحلية والدولية بشأن إصلاح قطاع الأمن؛

(ب) إسداء المشورة إلى اللجنة الدستورية وتقديم المساعدة إليها وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى اللجنة وإسداء المشورة للويا جيرغا الدستورية وتنسيق المساعدة المقدمة إليها. وهذا سيتطلب، كما أشرت في الفقرة ١٤ أعلاه إضافة ما لا يقل عن اختصاصي واحد بالشؤون الدستورية؛

(ج) تقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة في التحضير للانتخابات الوطنية، بما في ذلك تسجيل الناخبين وتنسيق المساعدة الدولية. وسوف تتطلب هذه المهمة، حسبما ذكرت في الفقرة ١٦ أعلاه، إنشاء قسم انتخابي يرأسه خبير أقدم ذو سمعة دولية يدعمه فريق مناسب في كابول وفي المقاطعات.

هاء - العنصر الثاني: الإغاثة والإنعاش والتعمير

٦٧ - سيواصل العنصر الثاني تحت إشراف نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير اضطلاعهم بالمهام الواردة في تقرير المورخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وستركز أعمال العنصر الثاني في عام ٢٠٠٣ على المبدئين الرئيسيين التاليين:

(أ) المساعدة على إنشاء مؤسسات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي تتسم بالاعتماد المتزايد على الذات والمساءلة وذات قدرة على قيادة وتنسيق وإدارة عملية التعمير الوطنية ومواجهة الأزمة الإنسانية المستمرة؛

(ب) المساعدة في عملية التعمير التي يتولاها الأفغان، بحيث تساهم في رفع مستوى السلام والأمن والاستقرار؛ وتيسير تقديم المساعدات الدولية بحيث تساهم في بناء الدولة وتنفيذ أولويات التعمير الوطنية ووضع حلول طويلة الأجل لتلبية الاحتياجات الملحة للبقاء والحماية، وذلك استنادا إلى مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

٦٨ - وسيقوم العنصر الثاني، تمشيا مع ولايته الحالية واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبها العام الماضي، بتركيز أعماله على عدة مجالات رئيسية في الفترة القادمة، من بينها:

(أ) ضمان تكامل أولويات برامج الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية؛

- (ب) كفالة التعامل بشفافية تامة مع النظراء الوطنيين عن طريق التشارك في تخطيط البرامج وتنفيذها واستعراضها؛
- (ج) ضمان تولى الحكومة شؤون الإعلام عن طريق تعجيل الدعم الذي يقدم لبناء قدرة الحكومة في مجال إدارة الإعلام، وطرائق التقييم وإجراءاته، والعمل في غضون ذلك على إجراء عمليات استعراض وتقييم مشتركة؛
- (د) القيام على الصعيد المركزي بالتعجيل بتقديم الدعم الفني إلى الإدارات الحكومية؛
- (هـ) القيام على صعيد المقاطعات، بدعم آليات التنسيق الحكومية لتعزيز الصلات القائمة بين المركز والمقاطعات؛
- (و) دراسة الإجراءات التي تتبعها الأمم المتحدة في عملها لتحديد الوسائل الملموسة الكفيلة بزيادة فعاليتنا وكفاءتنا؛
- (ز) الإسراع بعملية إضفاء الطابع النظامي على إعداد البرامج القطرية المشتركة بين الوكالات، حيث ما أمكن، عبر وضع إطار إنمائي مشترك بين الأمم المتحدة والحكومة، وبالتالي السماح للنداء الموحد (الذي يشكل حاليا الأداة الانتقالية الرئيسية) بالعودة إلى الاهتمام فقط بالاحتياجات الإنسانية.

سادسا - الملاحظات

٦٩ - يتزامن تقديم هذا التقرير مع انتهاء الولاية الأولية التي مدتها عام واحد. وفي وسع الإدارة الانتقالية الأفغانية والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة أن يستمدوا من عدد من الإنجازات الهامة ما يجعلهم يشعرون بالارتياح. وقد تحققت إنجازات أخرى نذكر منها أن الجدول الزمني الذي حدده اتفاق بون قد تم إلى الآن التقيده به إلى حد كبير، إذ عاد نحو ١,٥ مليون لاجئ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا إلى ديارهم، ورجع ٣ ملايين طفل أفغاني إلى المدرسة، وبدأ تداول عملة جديدة، ووضعت الحكومة ميزانية وطنية شاملة، ولم تنشب أي أعمال قتل كبيرة.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، ما زالت عملية السلام في أفغانستان هشة. فما برح انعدام الأمن وغياب القانون والنظام يؤثران سلبا في حياة الأفغان بشكل يومي، مما يؤدي إلى خفض تدريجي للدعم المقدم إلى العملية الانتقالية. كما أن عددا أكبر من اللازم من الأفغان لا يزال غير راض عن وتيرة التعمير والتنمية الاقتصادية وما برح ينتظر "فوائد السلام". وعلاوة على ذلك، ما زال الشك يراود أعدادا كبيرة جدا من الأفغان حيال ما

إذا كانت العملية الانتقالية هي حقا عملية وطنية تفتح آفاقا سياسية وتتيح تكافؤ الفرص لجميع الأفغان بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العرقية. فالتقدم الذي أُحرز في عام ٢٠٠٢ بعد ٢٣ سنة من الحرب لم يبدأ إلا لتوه في تمتين أسس السلام الهشة، غير أن الاستقرار والمصالحة الوطنية لم يتوطدا بشكل راسخ على الإطلاق.

٧١ - وستتطلب تحقيق هذا الهدف إحراز تقدم على عدد من الجبهات في عام ٢٠٠٣، فلا بد من ترسيخ المؤسسات الحكومية الرئيسية، ويجب ممارسة مزيد من السيطرة على مشكلتي انعدام الأمن والقانون المستمرين حاليا. ويشكل الجيش والشرطة المؤسستين الرئيسيتين في هذا الصدد، وسيساعد إحراز تقدم في عملية إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشاملة (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) على تحسين بيئة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وعلى قدرة الحكومة على تعزيز سلطتها وشرعيتها. وإني أثنى على العمل الذي قامت به الحكومة والمجتمع الدولي في هذا الصدد والذي اتسم بالتنسيق عن كثب وبالإخلاص، وأحث حكومة أفغانستان على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواصلة إصلاح مؤسساتها الأمنية، وأنا على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل الدعم الذي يقدمه لإصلاح القطاع الأمني.

٧٢ - وتشكل عملية وضع الدستور المقرر لها عام ٢٠٠٣ أحد أنشطة بناء الدولة الأساسية لعملية بون. وسيوفر النجاح في هذا المسعى الأسس القانونية للمؤسسات أفغانستان التي تنعم بالديمقراطية والسلام. وسيتطرق الحوار والنقاش اللذان سيتناولان مسائل الدستور في أفغانستان لجوهر قيم البلد وسيادته. وعليه، سيكون من الأمور الحاسمة أن يتولى الأفغان إدارة عمليات الصياغة والتشاور والنقاش وصنع القرار وقيادتها، إذ أنهم هم وحدهم القادرون على تحديد رغبات الشعب وتجسيدها في الدستور، وفي الوقت نفسه كفالة أن يدعم هذا الدستور موقع أفغانستان العصري داخل المجتمع الدولي.

٧٣ - كما أنه يتعين إحراز تقدم في عام ٢٠٠٣ في التحضيرات الخاصة بالانتخابات التي ستجرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حسبما أُشير في الفقرة ١٧ أعلاه. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد، رهنا بموافقة مجلس الأمن، للاستجابة لطلب الرئيس قرصاي. كما أعربت بعض الكيانات الدولية غير الحكومية عن استعدادها لتقديم دعمها، وهذا أمر يحظى بالترحيب. ويلزم وضع برنامج من المساعدة يكون جيد التنسيق، ولا بد له قبل كل شيء أن يكفل تشكيل الهيئة الانتخابية الأفغانية، التي لم تنشأ بعد، بطريقة تتيح لها تأدية الدور القيادي في إدارة الانتخابات والتحول إلى مؤسسة دائمة للإشراف على الانتخابات في المستقبل.

٧٤ - ومع بدء العمليات السياسية المعقدة ذات الصلة بوضع الدستور والتحضير للانتخابات في أفغانستان في عام ٢٠٠٣، لا بد من أن يكون الأفغان على يقين من أن هذه العمليات، وعملية بناء المؤسسات ككل، تخدمهم على قدم المساواة. ففي الوقت الحاضر، ما زالت توجد دلائل واضحة على أن الأفغان، على الرغم من أن الرئيس قرضاي يشكل، كرجل دولة، مثالا على القيادة الوطنية، ما زالوا يرون أن بعض عناصر الإدارة الانتقالية تخدم في المقام الأول مجموعة أفغانية دون أخرى. وينبغي توسيع نطاق العملية السياسية وفتح أبوابها إلى درجة كافية تتيح لجميع الأفغان الراغبين في المشاركة فيها بحسن نية أن يقوموا بذلك، خشية أن يتركوا خارجها، فيزيد الدافع لديهم إلى الانضمام إلى صفوف أولئك الذين يعملون بقوة على إعاقة العملية السلمية. إذ هناك بالفعل كثرة كثيرة من المفسدين الذين يفاد بأنهم ينوون تقويض العملية السلمية في أفغانستان؛ ويجب ألا يترك لديهم أدنى شك بأن السلطات في أفغانستان والمجتمع الدولي على أتم الاستعداد لحماية العملية السلمية والمضي بها حتى النهاية.

٧٥ - وبالنسبة للعديد من الأفغان، يتمثل الحك الرئيسي لنجاح العملية السلمية في بعض التخفيف من الكفاح اليومي من أجل البقاء وليس في السياسة. وفي هذا الصدد، سيشكل نجاح جهود التعمير أمرا حيويا، لأن عدمه سيؤدي إلى نفاذ صبر المواطن العادي وإلى إلحاق الضرر بشرعية الحكومة. وسيلزم أن يظل المجتمع الدولي على التزامه بتقديم الدعم السخي لأفغانستان، وتنفيذ المشاريع الكبيرة في مجالي الهياكل الأساسية وتوفير فرص العمل بشكل مستمر، وذلك لكي يُكفل على الأقل تنفيذ مراحل التعمير الأساسية التي خطط لها. وما دام الأفغان يرون تقدما ملموسا في عملية التعمير، فإنهم سيتشجعون في جميع أنحاء البلاد وسيشرعون تدريجيا في الاضطلاع بمسؤولية تعمير بلدهم.

٧٦ - وستظل أفغانستان على مدى فترة من الزمن في حاجة إلى التزام سياسي ومالي كبير من جانب المجتمع الدولي. إذ أن انعدامه لا يؤدي إلى تباطؤ التقدم المحرز حتى الآن فحسب، بل حتما إلى تراجعها بشكل خطير. وقد أكد عدة دول أعضاء للرئيس قرضاي ولى أنها تعترم الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، آخذة في الاعتبار الخطر الذي قد يظهر من جديد لو أهملت أفغانستان. وهي تأكيدات تقابل فعلا بالترحيب، لا سيما من جانب الأفغان أنفسهم الذين ما زالوا قلقين من أن نشوء حالات توتر أخرى في المنطقة سيبعد اهتمام المجتمع الدولي ودعمه عن أفغانستان في هذا الوقت الحرج. وأحث المناهين على مواصلة الوفاء بالتزاماتهم تجاه أفغانستان والبقاء على اشتراكهم في عملية السلام والتعمير على مدى العام المقبل مثلما فعلوا في العام الماضي.

٧٧ - وأود أن أعرب عن امتناني لتركيا على ما أبداه ضباطها وجنودها من حربية وتفان خلال الأشهر الثمانية التي تولوا فيها قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ولكل من الدول الأعضاء التسع والعشرين الأخرى التي تقدم حاليا أفرادا إلى القوة المذكورة. كما أود أن أعرب عن تقديري لألمانيا وهولندا وأتمنى لهما التوفيق في اضطلاعهما بالمسؤوليات التي سيتسلمانها من تركيا.

٧٨ - وأخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي وإلى جميع الموظفين التابعين له في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إخلاصهم المتواصل لعملية السلام في أفغانستان.